

## لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين تؤكد تمسكها بتشكيل لجنة تحقيق رسمية وتعلن عن خطوات تصعيدية

شدت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وحملة من "حقنا أن نعرف" على ضرورة تشكيل لجنة رسمية للتقصي وتحديد مصير جميع المخطوفين والمفقودين في لبنان خلال سنوات الحرب. وأضاف البيان الذي وزع خلال الإعتصام الأسبوعي أمام مقر مجلس الوزراء - المتحف أن ما تقوم به الأجهزة الأمنية من إعادة تدقيق في المعلومات المقدمة إلى دولة رئيس مجلس الوزراء من قبل لجنة الأهالي ليس سوى تقطيع للوقت وإلتفاف على المطالب ومراهنة قديمة جديدة على عامل الزمن والنسيان مما يلقي ظلالاً في التساؤل والشك حول جدية المسيرة السلمية.

وأكد البيان على ضرورة توضيح النقاط التالية:

١. إن لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين ليست الجهة المخولة ملء إستمارات وأخذ إفادات الأهالي وإن ما تقوم به من مساهمة في هذا المجال لا يعفي الدولة من ضرورة القيام بإحصاء وجمع معلومات شامل يطال جميع الأهالي في كافة المناطق.

٢. إن المعلومات الأولية موجودة ومنذ زمن في ادراج مكاتب وزارة الداخلية والمخافر التابعة لها. فلماذا لا يتم الإفراج عنها، ويجري التحقيق في المعلومات الواردة فيها.

٣. إن الحديث غير الرسمي عن تشكيل ثلاث لجان أمنية تكتفي بالتدقيق في المعلومات لدى الأهالي ليس المدخل إلى التعاطي الجدي مع هذه القضية المأساة. إن الحل الحقيقي الذي لا مفر منه هو الإعلان عن تشكيل لجنة تقصي رسمية بصلاحيات ومهام محددة والتصريح عن نتائج عملها ضمن مهلة زمنية محددة.

إزاء إستمرار تجاهل المسؤولين للإجماع الشعبي حول ضرورة حل قضية المخطوفين والمفقودين وإنهاء مأساة ذويهم سنلجأ لجنة الأهالي و "حملة من حقنا أن نعرف" إلى تصعيد تحركها الضاغط ورفع القضية إلى مؤسسات حقوق الإنسان والمحافل الرسمية الدولية.

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان  
بيروت في ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٠